مغالطات التأويل والاختيار الواردة في مناقشة النص القرآنيّ

إعـداد

د/ أحمد جمال ناجي محمد زقزوق
قسم اللغة العربية
كلية الآداب- جامعة الإسكندرية

١٤٤٤ هـ- ٢٠٢٢م

ض

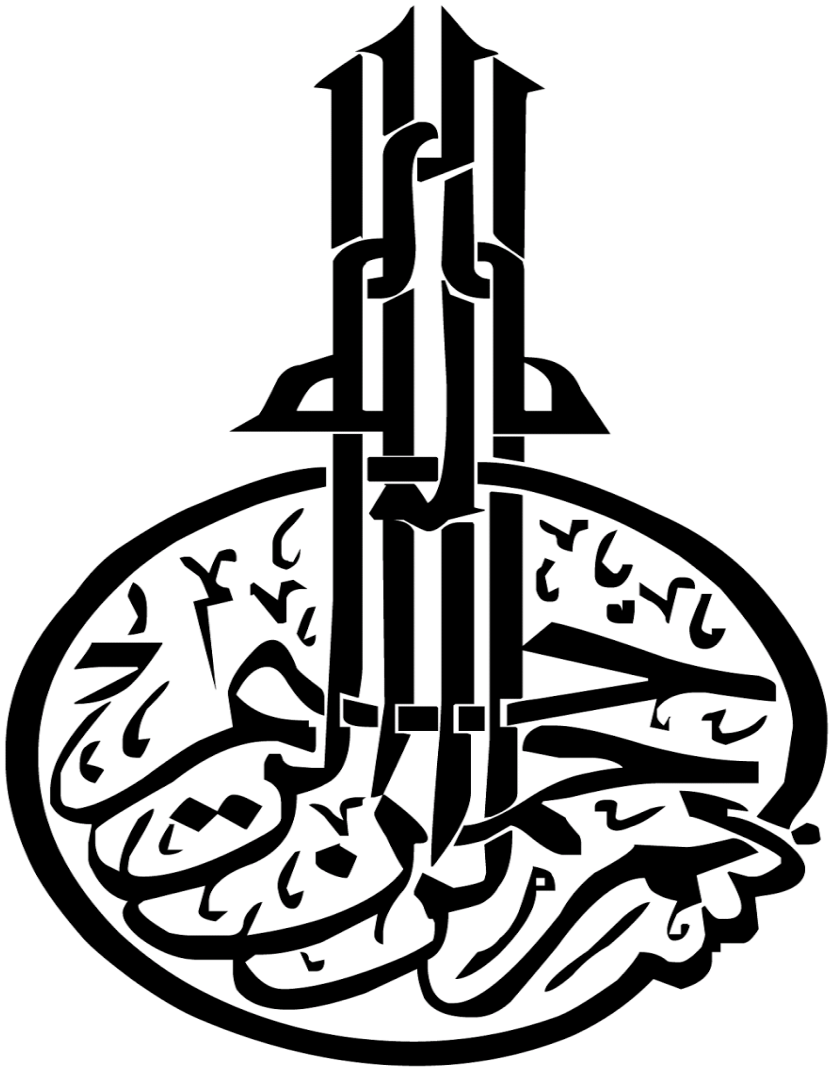

مغالطات التأويل والاختيار الواردة في مناقشة النص القرآنيّ

أحمد جمال ناجي محمد زقزوق
قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر.
البريد الإلكتروني:
a.nagy@alexu.edu.eg

ملخص البحث:

يُعدُّ هذا البحث دراسة نقدية، تتناول المغالطات المتعلقة بالتأويل والاختيار، في مناقشة النص القرآنيّ، وهي ليست دراسة متعلقة بالتفسير والتفكير، بقدر ارتباطها بجانب المغالطات الجدلية الافتراضية الواردة في البحث الموسوم بـ" في مناقشة النص القرآنيّ" للدكتور مجدي حسين، كما توجد بعض الإشكالات المتعلقة بالاختيار من بين أقوال المفسرين في بعض آيات سورة يوسف، إضافة إلىٰ محاولة التفسير الذاتيّ الذي يخرج عن شرف المقصد وحسن التأويل والتفسير، تلميح أو تصريح. فالمغالطة تبدأ من العنوان الذي يسأل القرآن، ويطلب الإجابة من أقوال المفسرين، وكأن القرآن هو الذي أجاب، ثم يستعمل مغالطة السلطة، فكأن لقب الأستاذ يتيح له أن يتحدث القرآن بما شاء، وفىٰ مقام نبيّ بتصريح غير مقبول أو بتعريض يحمل نا يحمل، كما أغفل صاحب مناقشة النص القرآنيّ سياق سورة يوسف الذي يتحدث عن التأويل الذي لا يُتاح لأي أحد، كما أنها سورة تأويل مجسمة في شخص نبيّ الله يوسف طبقا للآية الواحدة والعشرين، وأن الاستنباط التأويليّ مختص بأهل العلم؛ وفق (سورة النساء

/ ٨٣)، وأن أهل المرض يتبعون ما تشابه من القرآن؛ ابتغاء الفتنة وابتغاء سوء التأويل...(آل عمران/ ٧- التوبة/ ١٢٥). وصاحب مناقشة النص القرآنيّ لا يسير بمنهج واضح محدد في اختياراته وتأويلاته، فهي دراسة ما وراء التفسير، فأي تفسير يقصد؟! أو التفسير والتفكير، فأي تفكير يبغي؟! وما معياره ومقياسه؟ وما حده وضابطه؟ فضلا عن تكرار جمله التي تؤكد أنها كتبت في أوقات مختلفة وحالات متغايرة، مع الانطلاق بنتيجة مسبقة، من دون أن يستجمع كل السياقات التي جمعت التركيب؛ إذ من المعلوم بالضرورة أن أول سبل التفسير، هو الاعتماد علىٰ القرآن في تفسير القرآن، فضلا عم مراعاة المقام، وخصوصية النص. ويؤكد البحث وجود مغالطات ظاهرة في التأويل والاختيار، ومن تلك المغالطات: مغالطة القذف والخروج عن المطلوب والمصادرة علىٰ المطلوب، والارتباط، والمنشأ، والتعميم ومغالطة السلطة، والسلطة السلبية، ومخالفة الجمع المعتبر.

الكلمات المفتاحية: المناقشة-التفسير-التأويل-المغالطة-الاختيار-في مناقشة النص القرآنيّ.

Fallacies of interpretation and choice contained in the discussion of the Holy Quran

Ahmed Jamal Naji Muhammad Zaqzouq
Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Alexandria University, Egypt.

Email: a.nagy@alexu.edu.eg

Abstract:

This research is a critical study dealing with fallacies related to interpretation and choice in discussing the Qur'anic text. It is not a study related to interpretation and thinking, as far as it relates to the hypothetical dialectical fallacies contained in the research titled "On Discussing the Qur'anic Text" by Dr. Magdy Hussein. There are also some problems related to By choosing from among the sayings of the interpreters in some verses of Surat Yusuf, in addition to attempting a self-interpretation that deviates from the honor of the purpose and good interpretation and interpretation, a hint or a statement. So the fallacy starts from the address that asks the Qur'an, and asks for the answer from the sayings of the interpreters, as if the Qur'an is the one who answered, then uses the fallacy of authority, as if the title of professor allows him to speak the Qur'an as he wishes, and in the position of a prophet with an unacceptable statement or with an exposition that carries a burden, just as he omitted The companion of the discussion of the Qur'anic text is the context of Surat Yusuf, which talks about the interpretation that is not available to anyone, just as it is a surah of interpretation embodied in the person of the Prophet of God "Joseph" according to the twenty-first verse, and that the interpretive deduction is specific to the people of knowledge; According to (Surat An-Nisaa / 83), and

that the people of the disease follow what is similar from the Qur'an; Seeking sedition and seeking misinterpretation... (Al-Imran / 7- At-Taubah / 125). And the one who discusses the Qur'anic text does not follow a clear and specific approach in its choices and interpretations, as it is a study beyond interpretation, so which interpretation does he mean?! Or interpretation and thinking. what kind of thinking does he want?! What is its standard and measure? What is its limit and control? As well as repeating his sentences that confirm that they were written at different times and different situations, with a prior conclusion, without gathering all the contexts that collected the composition; As it is known of necessity that the first means of interpretation is to rely on the Qur'an in interpreting the Qur'an, as well as observing the position and the specificity of the text. The research confirms the existence of apparent fallacies in interpretation and choice, and among these fallacies: the fallacy of defamation, departure from what is required, confiscation of what is required, correlation, origin, generalization, the fallacy of authority, negative authority, and the violation of the considered plural.

Keywords: Discussion-Interpretation -Fallacy-Choice-In discussing the Quranic text.

مقدمة

الحمد لله الذي زيَّن أهل محبته بكمال العقل وحدة النظر وحسن التأويل، والصلاة والسلام علىٰ نبيه محمد، خير خلقه، وسيد المرسلين وبعد؛ فإن التعامل مع النص القرآنيّ لا يُتاح لأي أحد، كما أن حمل الكتاب لا يتزين به أيُّ قلب؛ فاصطفاء الله خاص، وتدافع[١] العلم والمعرفة والتعقل والتفكر لا يقل أهمية عن تدافع البأس والقوة، وإلَّا تفسد الأرضُ، وتُهدَّم الصوامعُ والبِيَعُ والصلواتُ والمساجدُ، وتبْطُل المعتقدات واليقينيات...

وهذا البحث يتناول المغالطات الواردة في بحث بعنوان: " في مناقشة النص القرآنيّ: دراسة تحليلية لسورة يوسف" للأستاذ الدكتور مجدي محمد حسين، أستاذ علم اللغة والنحو بقسم اللغة العربية بآداب الإسكندرية، ولقد ذكر أن الدراسة مناقشة تفسيرية غير تقليدية، وسماه سؤال القرآن أو ما وراء القرآن، وذلك في جانبين: مستوىٰ المعنىٰ والتفسير، ومستوىٰ التراكيب...

وفي المقدمة والخاتمة يذكر أن ذلك منهجٌ جديدٌ في التفسير قد ابتدعه، معتمدا علىٰ الجرأة والصراحة من دون قيود أو حدود أو سدود، بطريقة جدلية افتراضية...فالبحث عنده بحث عن إجابات[٢] وهنا: كيف يكون البحثُ بحثًا عن إجابات، من دون أن يكون إيجاد الإجابات هو الغاية،

---

(١) يُنْظَر: البقرة/ ٢٥١- الحج/ ٤٠.

(٢) يُنْظَر: مقدمة بحث مناقشة القرين الكريم، مجدي محمد حسين، مجلة كلية الآداب – جامعة الإسكندرية المجلد ٦٩، العدد ٩٦.

فضلا عن كونها معيارية مُنصفة منضبطة مُسَوَّغة، وفي الوقت- نفسه- مقبولة لدىٰ المنصفين من ذوي العلم والخبرة، والأحلام والنُّهىٰ.

❁مشكلة البحث:

تكمن في أن البحث الموسوم بمناقشة النص القرآنيّ دراسة تحليلية لسورة يوسف، والمنشور في مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، ٢٠١٨م، المجلد ٩٦، والعدد ٦٩، يحمل بعض الإشكالات، ومنها: -مثالا لا حصرا- أنه يجعل القرآن متاحا في فهمه للعالم والجاهل، والكبير والصغير... من دون قيود أو حدود أو سدود أو أدوات أو ضوابط، إضافة إلىٰ أنه يصنع فيك شبهة حول القرآن ونبيّ الله يوسف، نزيد علىٰ ذلك بعض الآراء الذاتية الساخرة...ولأن العلمَ يُناقَش بالعلم، والرأيَ يُردُّ بالرأي، والحجةَ تُقرع بالحجة، ولأن الإعلام والإشهار في بحث علميّ منشور، يبعث علىٰ الرد والقبول والرفض المَبنيِّ علىٰ التحليل والتعليل؛ ومن ثمَّ كان هذا البحث بوضع معايير الحكم والتناول قبل التحليل والتعليل والنقد والوصف والتقييم والتقويم.

❁الدراسات السابقة:

أما الدراسات السابقة، فلم يقف الباحث علىٰ دراسة تناولت جانب المغالطات في التأويل والاختيار المتعلقة ببحث " في مناقشة القرآن الكريم دراسة تحليلية لسورة يوسف"

❁تساؤلات البحث:

-هل كان البحث مناقشة؛ من أجل حسن التفسير والتأويل وجمال التنزيه أم كان خصومة بمغالاة، وشبيلا لصناعة الشبهات؟

-هل كان البحث محل تحكيم وتقييم وتقويم؛كي يكون بذاته نظرية مستقلة، وبدعة حسنة؟!

-هل التعامل مع النص القرآنيّ متاح لأيِّ أحد في المحكم والمتشابه؟

-هل فُسِّر القرآن تفسيرا لا يقبل الإضافة حتىٰ نصنع سؤال القرآن أو ما وراء التفسير؟ أم أنها محاولات اجتهادية قابلة للأخذ والرد، والقبول والرفض، بوصفه كتابًا عظيمًا لا يخلق عن كثرة رد(١).

-في مناقشة القرآن، أَنَجِدُ الأجوبة بعد المناقشة أم أن الأمر رفاهة علمية وصناعة اشتباهية، ومخالفة منهجية؟

-هل التفاسير كلها تُعَدُّ تفاسير تقليدية، ومناقشة النص القرآنيّ يُعدُّ تفسيرا غير تقليديّ لمجرد صور التفكير والتأمل التي هي من أصل دعوة القرآن؟

-هل بحث مناقشة النص القرآنيّ يقوم علىٰ ذاته؛ بقوة تحصيل صاحبة وحدة عقله وذكائه أم يستأنس بتأويلات الأولين، وتفسيرات المفسرين الذين وقف علىٰ آرائهم؟

-هل حدَّدَ التفاسير التي سيستعين بها أو المدارس التي سيعوِّل عليها أو المناهج التي يدعمها من دون غيرها؟

(١) يُنظر: مجمع البيان الحديث: تفسير مفردات ألفاظ القرآن، سميح عاطف الرين، دارالكتاب المصريّ، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨٠، ص٦.

أما البحث فيُعدُّ دراسةً نقديةً تحليليةً، تقوم على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تجريد المصطلحات وتحريرها.

المبحث الثاني: مغالطات التأويل والاختيار علىٰ مستوىٰ المعنىٰ والتفسير.

المبحث الثالث: مغالطات التأويل والاختيار علىٰ مستوىٰ التراكيب.

❁ **أسباب اختيار الموضوع:**

- ربط البلاغة الحديثة المتعلقة بالحجاج والمغالطات(١) بالبلاغة القديمة والنص القرآنيّ ؛ وذلك بتسمية الشيء باسمه، يقول عادل مصطفىٰ: "عليك أن تتقن فن التعامل مع المغالطات وكشفها وإقصائها...عليك باختصار أن تجعل ردَّك جزءا من مساق الحديث، غير ناشز أو مستغرب، عليك أن تسمي المغالطة باسمها بالعربية واللاتينية- إن استطعت- وأن تُبادر بتبيان ما تعنيه المغالطة، ولماذا هي مغالطة، وأن تفعل ذلك بليونة وخفة وإيجاز، من دون أن تعلوك سيماء التعالم والتكلف والحذلقة"(٢) .

(١) بخلاف رأي بيرلمان أن أهداف البلاغة الجديدة- دراسة وسائل التأثير في المخاطبين بمختلف مستوياتهم، وبعيدا عن المغالطات والتحريض، أي التأثير العمليّ القائم علىٰ أسس عقلية...

يُنظر: الحجاج في البلاغة المعاصرة، محمد سالم محمد الأمين الطلبة، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٨، ص ١٠٦.

(٢) المغالطات المنطقية المغالطات المنطقية: طبيعتنا الثانية وخبزنا اليوميّ، عادل مصطفىٰ، المجلس الأعلىٰ للثقافة، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٧م، ص ١٩.

- محاولة خدمة النص القرآنيّ الذي يعد كتاب العربية الأكبر، وسبب بقائها عبر الزمان والمكان، وحفظها وانتشارها.
- تفعيل الدراسات النقدية المعاصرة حول الأعمال الإنشائية والتحليلية في الدراسات المعاصرة؛ خدمة للعربية وكتابها الأكبر والمجتمع، بقرائه جميعًا.
- تعدُّ هذه الدراسة دراسةً بينية في المقام الأول، تجمع بين اللغة والبلاغة من معانٍ وبيان وبديع، فضلا عن الفلسفة والمنطق، وعلوم القرآن وعلوم الحديث والتفسير...

المبحث الأول

"تجريد المصطلحات وتحريرها"

القرآن: كلام الله المنزل علىٰ سيدنا محمد عن طريق أمين الوحيّ جبريل، المُتعبد بتلاوته، والمُتحدىٰ بأقصر سورة منه، والمبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة الناس(١).

الاختيار: هو قائمة الأبدال المتاحة، تلك التي يُعمل المُنشئ فيها فكره بالاختيار والاستبعاد، سواء أعن وعي وقصد أم بطريقة جبرية لا سيطرة حقيقية عليها للمنشئ(٢)، ومجال الاختيار واسع في الصرف والتركيب والمجاز، ومباحث الاختيار تناولتها البلاغة العربية القديمة...(٣)، وهذه الاختيارات تمنح الموضوع وجوده وعناصره.

التأويل: في الأصل الترجيع، وفي الشرع: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلىٰ معنىٰ يحتمله، إذا كان المحتمل الذي يراه موافقا للكتاب والسنة، من مثل: قوله- تعالىٰ- ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ﴾ [سورة الأنعام:٩٥]. إن أراد به إخراج الطير من البيضة كان تفسيرًا، وإن أراد به إخراج المؤمن من الكافر، أو العالم من الجاهل، كان تأويلا(٤).

---

(١) يُنظر: كتاب التعريفات، الشريف الجرجانيّ (ت ٨٢٦هـ)دار الفكر، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٥م، ص ١٢٣، برقم ١١٢٩.

(٢) يُنظر: في النص الأدبيّ.. دراسة أسلوبية إحصائية، سعد مصلوح، النادي الأدبيّ الثقافيّ بجده، ١٩٩١، ص ٢٠.

(٣) يُنْظر: شعرية الاختيار دراسة أسلوبية في مسودات شوقي الغتائية، محمد مصطفىٰ أبو شوارب، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٦. ص٢٥ ، ص ٧٧.

(٤) يُنظر: التعريفات، مرجع سابق، ص ٣٨.

وقيل: اللفظ المجمل إن لحقه البيا بدليل ظنيّ سمي مأولا، وإذا لحقه البيان بدليل قطعيّ سمي مفسرا.

التفسير: في الأصل هو الكشف والإظهار، وفي الشرع: توضيح معنىٰ الآية، وشأنها، وقصتها، والسبب الذي نزلت فيه، بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة (١). ونؤكد أن للبلاغة دورًا رئيسًا في تفسير القرآن وتأويله، ولاسيما بعد كتابات عبد القاهر الجرجانيّ(ت٤٧٦هـ) في الدلائل والأسرار، ولن أتكلم كثيرا ولكني سأذكر ما قاله الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ) في مطلع تفسيره؛ إذ يقول" ثم إن أملأ العلوم بما يغمر القرائح، وأنهضها بما يبهر الألباب القوارح من غرائب نكت يلطف مسلكها، ومستودعات أسرار يدق سلكها- علم التفسير، الذي لا يتم لتعاطيه وإجالة النظر فيه كل ذي علم كما ذكر الجاحظ في كتاب(نظم القرآن)؛ فالفقيه وإن برز علىٰ الأقران في علم الفتاوىٰ والأحكام، والمتكلم وإن بَزَّ أهل الدنيا في صناعة الكلام، وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القرية أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصريّ أوعظ، والنحويّ وإن كان أنحىٰ من سيبويه، واللغويّ وإن علك اللغات بقوة لحييه، لا يتصدىٰ منهم أحد لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص علىٰ شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما: علم المعاني وعلم البيان، وتمهل في ارتيادهما آونة، وتعب في التنقير عنهما أزمنة؛ وبعثته علىٰ تتبع مظانهما همةٌ في معرفة لطائف حجة الله، وحرصٌ علىٰ استيضاح معجزة رسول الله، بعد أن يكون آخذًا من سائر العلوم بحظ، جامعًا بين أمرين: تحقيق وحفظ، كثيرَ المطالعات، طويلَ

(١) التعريفات، مرجع سابق، ٤٦.

المراجعات، قد رَجَع زمانًا، ورُجع إليه، وردّ ورُدَّ عليه، فارسًا في علم الإعراب، مُقَدَّمًا في حملة الكتاب، وكان مع ذلك مسترسلَ الطبيعة منقادَها، مشتعلَ القريحة وقادَها، يقظانَ النفس، درَّاكًا للمحة وإن لطُف شأنها، متنبهًا علىٰ الرمزة وإن خفي مكانها، لا كزًا جاسيًا، ولا غليظًا جافيًا، متصرفًا ذا دراية بأساليب النظم والنثر، مرتاضًا غير ريِّض بتلقيح بنات الفكر، قد عرف كيف يُرتب الكلام ويؤلف، وكيف ينظم ويرصف، طالما دفع إلىٰ مضايقه، ووقع في مداحضه ومزالقه"[1]

وهذا يوضح لنا أن البلاغة العربية أخذت قواعدها لفهم القرآن الكريم فضلا عن أن تلك القواعد كانت موزعة في بطون كتب علوم القرآن واللغة والأدب والمعاجم، وهي في الوقت نفسه لا تستعني عن العلوم الإنسانية والطبيعية والتجريبة والدينية ولعل تلك القطعة تؤكد قيمة أهل البلاغة في التناول والدفاع عن القرآن الكريم، وهذه القيمة تُعدُّ في المرتبة الأولىٰ من أدوات المُفسِّر.

في مناقشة النص القرآني دراسة تحليلية لسورة يوسف: بحث للدكتور مجدي محمد حسين، نُشِر عام٢٠١٨م، في مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، بمجلدها التاسع والستين، وعددها السادس والتسعين، وقد تناول فيه دراسة تحليلية لسورة يوسف، لأربعة وعشرين موضعا، نصفها في مستوىٰ المعنىٰ والتفسير ونصفها الآخر في مستوىٰ التركيب، وهي

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ، دار الحديث، ٢٠١٢، ج١، ص١٦.

أولا- ترتيب مواضع مستوىٰ المعنىٰ والتفسير كالآتي: يوسف/ ٢٣- يوسف/ ٢٦، ٢٧- يوسف/ ٤٠- يوسف/ ٤١- يوسف/ ٥٥- يوسف/ ٥٨- يوسف/ ٦١- يوسف/ ٦٢- يوسف/ ٧٣- يوسف/ ٧٦- يوسف/ ٨٨- يوسف/ ٩٣ .

ثانيا- ترتيب مواضع مستوىٰ التركيب كالآتي: يوسف/ ٢٤- يوسف/ ٣١- يوسف/ ٥٠- يوسف/ ٣٦- يوسف/ ٤٣- يوسف/ ٦٥- يوسف/ ٧٢- يوسف/ ٧٧- يوسف/ ٨٠- يوسف/ ٨٣- يوسف/ ٨٩- يوسف/ ١٠٥.

وقد تناول سبعة مواضع في التوجيه اللغويّ، وذلك في الآيات يوسف/ ٤- يوسف/ ١٥- يوسف/ ١٧- يوسف/ ٢٦، ٢٧- يوسف/ ٤٣، ويوسف/ ١٠٠ في موضعين من الآية(١).

المغالطات المنطقية : إن المغالطات أو الأغلوطة وفق تسمية ابن الأثير في كفاية الطالب، هي الخداع المنطقيّ الأدائيّ الذي يحدث إما بفضل العقل وإما بفضل التحصيل، ولا يكون ذكر المزايا أو ذكر العيوب نوعا من المغالطة؛ لأنه جزء من وجهة الإيضاح وفق المقامات، ولعلّ هذا ما فعله غيلان الضبيّ مع عبد الله بن عامر حينما ذكر مناقب النهر، ثم مع زياد حينما ذكر مثالب النهر، وقبله فِعلُ عمرو بن الأهتم بين يدي رسول الله حينما سأله عن الزبرقان؛ فأثنىٰ عليه خيرا، وقال: مانعٌ لحوزته، مُطاع في عشيرته، فلم يرض بذلك وقال: أمَا إنه قد علم أكثر مما قال، ولكن حسدني شرفي؛

(١) يُنْظَر: التوجيه اللغويّ لمشكل القرآن الكريم، مجدي حسين، مؤسسة حورس الدولية، الطبعة الثالثة، ٢٠١٣م، ص ص ٣٣١- ٣٤٠.

فذكره عمرو بالشر قائلا: لقد علمته ضيق الصدر من المروءة، أحمق الأب، لئيم الحال، حديث الغنىٰ...وقال ما كذبت في الأولىٰ، ولقد صدقت في الثانية؛ فكان تعليق النبيّ- بعد تعجبه من صنيعه- عن هذا: إنَّ من البيان لسحرا[1].

والمغالطات قد تكون لغوية وهي من تسمية عبد القاهر، وسماها السكاكيّ الأسلوب الحكيم، وذكرها السيوطيّ باسم مُجاوبة المُخاطب بغير ما يترقب، وهو من خلاف مقتضىٰ الظاهر، وعقد ابن الأثير بابا في المغالطات المعنوية، وقال ابن قيم الجوزية" المغالطة بأنها ذكر الشيء وما يتوهم مقابلا له، وليس كذلك"، وسمىٰ الزركشيّ التورية مغالطة، وقال العلويّ اعلم أن المغالطة المعنوية هي أن تكون دلالة اللفظة علىٰ معنيين من جهة الاشتراك، وقد يرادان جميعا بالقصد، والنية بخلاف الإلغاز؛ فإنه ليس دالا علىٰ معنيين بطريق الاشتراك، ولكنه دال علىٰ معنىٰ من جهة لفظه، وعلىٰ المعنىٰ الآخر من جهة الحَدْس لا بطريق اللفظ"[2] وقد تكون منطقية[3] ومنها:

(١) كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب، ضياء الدين بن الأثير (ت ٦٣٧هـ) شرح وتحقيق: النبويّ عبد الواحد شعلان

(٢) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، إعادة طبع، ٢٠٠٧، ص ٦٣٤.

(٣) يُنظر: موسوعة البلاغة، توماس أ.سلوان، ترجمة نخبة، بإشراف عماد عبد اللطيف، المركز القوميّ للترجمة، الجزء الثاني، ص ص ٧- ٢٤/ المغالطات المنطقية، عادل مصطفىٰ، مرجع سابق/ الحجاج في البلاغة المعاصرة، مرجع

المصادرة على المطلوب (التسليم بالمسألة المطلوب البرهنة عليها من أجل البرهنة عليها)، ومغالطة المنشأ(إلىٰ أي دليل استندت ولا نجعل أقصىٰ غايتنا من أين أتت)، والتعميم المتسرع(وهي أن تحكم بحكم كليّ علىٰ أمثلة جزئية مجموعة بطريقة عشوائية)، وتجاهل المطلوب(الحيدة عن المسألة)، والرنجة الحمراء(صرف الانتباه، وتشويش الذاكرة)، والحجة الشخصية(بالسب والتعريض والإسقاط والاتهام)، والاحتكام إلىٰ السلطة(لقب الشخص ومنصبه لا رأيه وحجته)، ومناشدة الشفقة (استدرار العطف)، والاحتكام إلىٰ عامة الناس(الكثرة العددية والشهرة والقومية أو النخبوية)، والاحتكام إلىٰ القوة (الترهيب والتخويف لا الإقناع والبرهان)، والاحتكام إلىٰ النتائج(مصلحتنا في النتائج سبب القبول أو الرفض لا الحق)، والألفاظ الملقمة(التوريات والكنايات)، والمنحدر الزلق (سلسلة مفترضة من الأحداث الكارثية التي لا سبب لها ولا دليل عليها)، والإحراج الزائف(خياران بلا ثالث)، والسبب الزائف(البعدية والمصادفة والارتباط...لا تكون أسبابا دوما)، والسؤال المشحون(الإجابة بخلاف نعم أو لا)، والتفكير التشبيهيّ(قياس مع الفارق أو تشبيه بلا وجه للمقارنة أو التقريب)، ومهاجمة رجل القش(مغالطة البهلوان أو الانتقام من الدمية- افتراء بسؤال وجواب)، ومغالطة التشييء(أن تجعل المجاز حقيقة أو العكس)، وانحياز التأييد(التأييد من دون التفنيد/ ما يُثبت لا ما ينفي)، وإغفال المقيدات(الاستثناء لا يُتوسع فيه ولا يُقاس عليه)، ومغالطة

سابق، ص١٠٦، ٢٠٣، ٢٠٠،١٩٧-٢٠١،المغالطة الحجاجية ١٩٨، ٢٠٢، المغالطة المتعمدة ١٩٧.

الالتباس(تحميل الكلمة دلالة واحدة مع إغفال التطور والسياق)، ومغالطة التركيب والتقسيم(للكلِّ خصائص وللجزءِ خصائص)، وإثبات التالي(الإيمان بصحة المقدمة لوجود النتيجة)، ومغالطة الذنب بالتداعي(لا نقبل آراء مَن نكره)، ومغالطة التأثيل(فن اللسانيات أو معنىٰ الكلمة التأريخيّ، وإن كان أصلا في القرآن وفصلا مع العلوم الكونية)، والاحتكام إلىٰ الجهل(استحالة البينة)، وسرير بروكرُست(قولبة النصوص أو تشويه الحقائق وتلفيق المعطيات)، ومغالطة المُقامر(قواعد الاحتمالات تختلف عن قواعد التاريخ)، ومغالطة المظهر فوق الجوهر (تغليب الشكل علىٰ المضمون).

والمغالطة من أنواع الحجج عند أهل الفلسفة والمنطق؛ إذ يحتج بأنواع من الحجج؛ فمنها ما يفيد اليقين الجازم وهي البرهانية، ومنها ما يفيد دون ذلك؛ فإن كانت ملزمة لشهرتها شهرة مقاربة لقوة اليقين فهي الجدلية، وإن كانت غير ملزمة فهي الخطابية، وإن كانت دون ذلك إلا أنها تتلاعب بمشاعر المخاطب فهي الشعرية، وإن كانت مؤلفة من مقدمات كاذبة غير مقصودة فهي (الغلط)، وإن كانت قائمة علىٰ خطأ مقصود فهي (المغالطة)، وتسمىٰ حجة المغالطة حجة سوفسطائية نسبة إلىٰ جماعة من الفلاسفة الذين ظهروا في عصور الفلسفة اليونانية يُقال لهم: (السوفسطائيون)، واشتق منها كلمة (سفسطة) بمعنىٰ تقديم حجة مبنية علىٰ المغالطة[1].

(١) ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرحمن حسن حبنكة الميدانيّ، دار القلم، الطبعة الرابعة عشرة، ٢٠١٥، ص ص ٢٩٧- ٣١٣/ المنطق الصوريّ، ماهر عبد القادر محمد، محمد محمد قاسم، دار المعرفة الجامعية، ص ٢١٠.

ومن ثمّ فالمغالطات حجج قائمة على برهان خاطئ، أو هي حجج انحرفت بأصحابها عن معايير الاستدلال الصائب وقواعد الجدل الصحيح، والمغالطة حجة قائمة علىٰ إظهار الباطل في صورة الحق وصورها كثيرة، ومن أمثلتها: اختلاف المعنىٰ باختلاف عود الضمير ومثالها ما فعله أحد العلماء الأذكياء في التخلص من سؤال مُحْرج طُرِحَ عليه بين فريقين متعصبين، أحدهما يفضل عليًا –رضي الله عنه– علىٰ أبي بكر، والفريق الآخر يفضل أبا بكر –رضي الله عنه– علىٰ عليّ؛ فكان الردُّ منه أن قال: مَن كانت ابنته تحته فهو الأفضل؛ فقال البكريون: بنت أبي بكر تحت رسول الله –صلىٰ الله عليه وسلم– فهو الأفضل، وقال العلويون بنت رسول الله– صلىٰ الله عليه وسلم– تحت عليّ فهو الأفضل ...

ومن صور المغالطات ما يلي: (تعميم أمر خاص–تخصيص أمر عام– ضم زيادات ليست في الأصل– حذف قيود وشروط لازمة– اقتطاع النصوص من سياقاتها– التلاعب في معاني النصوص– التقاط مفاهيم شاذة أو ضعيفة وجعلها أصلاً– نسبة أقوال إلىٰ غير قائليها– استغلال مقولات متداولة– الخروج عن دائرة المسألة الأساسية[1].

وهي الجانب السلبيّ من الحجاج بل هي السبب الرئيس الذي جعل بلاغة أرسطو تصاب بالركود والضعف، ولاسيما بعد ظهور المنهجين: الوضعيّ العلميّ الذي يرفض الاحتمال الذي هو مجال الرأي، وكذلك الرومانسيّ الصدقيّ الذي يرفض التأويل الذي هو بيان فطنة العقل.

---

(١)ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة ، ص ٣٠٤، ص ٣١٣.

والمغالطة -كالحجاج- ليست متصلة باللغة فقط ،ولكنها استعانت بفروع معرفية كثيرة، من مثل: البلاغة، والمنطق، والفلسفة، والأنثروبولوجيا، وعلم النفس، والذكاء الاصطناعيّ، وتحليل الخطاب، وليست المغالطة وسيلة مُتَّبعة ومنهجية واضحة للخواص وحدهم، بل هي آلية يطبقها العوام والخواص، والمتعلمون والجهلة، والكتاب والقراء، والنخبة والدهماء؛ ذلك لأن المنطق لا يتناقض مع مثله أي أن هناك فرقًا واسعًا وبونًا شاسعًا بين تناقض المنطق ومنطق التناقض، والأصل أن القرآن قد أمرنا باتباع سبيل الإقناع القائم علىٰ الاستدلال الصحيح؛ فقال -سبحانه-: ﴿ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ ﴾ (١).

وهنا يجب أن نفرق بين المغالطات اللغوية، والصورية، والبرهانية والمنهجية؛ فقد ذكر جيبسون أن المغالطات المنطقية ما هي إلا نقض لمبدأ منطقيّ، والمبادئ المنطقية أربعة وهي:

١- مبدأ التعريف.

٢- مبدأ الاستدلال.

٣- مبدأ البرهان.

٤- مبدأ منهج الاستقراء.

ومن ثمَّ فإن المغالطات تنشأ من أربعة مصادر هي:

١- الغموض والالتباس.

٢- الفساد والبطلان.

٣- اللاقطعية.

٤- ثغرات في المنهج.

---

(١)البقرة: ١١١، النمل: ٦٤.

وعليه فإن المغالطات: لغوية، وصورية، وبرهانية، ومنهجية[١]. والشكل الآتي يُقرِّب صورة المغالطات المنطقية، وهو من عمل الباحث[٢].

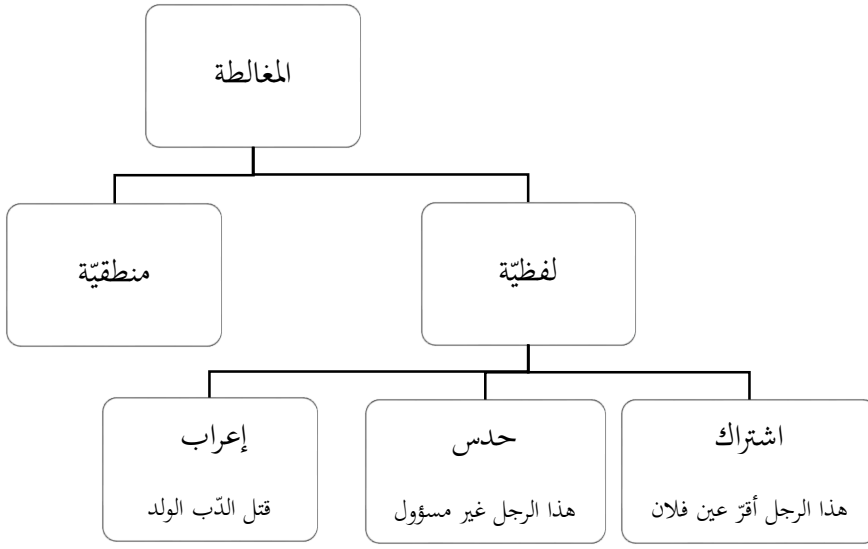

المناقشة: هي استخلاص حكم حول نقطة ما بعد استقصاء ما فيها، وهو مأخوذ من نَقَش الشوكة أي استخرجها[٣]، وينبغي لي أن أشير إلىٰ أن النص القرآنيّ دعا إلىٰ التدبر والتفكر والبحث والمدارسة والتأويل والتفسير والجدال والحجاج حول آيات القرآن الكريم، ولكن مع أولىٰ النهي والألباب والعلوم والمعارف، لا مع العوام أو الدهماء، فضلا عن ضرورة مخاطبة الناس بما يعقلون حتىٰ لا يُكذّب الله ورسوله؛ واللفظة لم ترد في القرآن الكريم- أعني لفظة المناقشة-.

❁❁❁❁❁

(١) المنطق الصوريّ، مرجع سابق، ص ص ٢٠٩ – ٢١٠.

(٢) يُنظر: بلاغة الحجاج في القرآن الكريم في ضوء حجج التواصل، أحمد جمال ناجي زقزوق، رسالة دكتوراه منشورة، مركز ليفانت، ٢٠١٩، ص ١٦٣.

(٣) مختار الصحاح، محمد بن أبي بكرالرازيّ، دار المعرفة، الطبعة الخامسة ٢٠١٢م، ص ٥٧٩، مادة نقش.

المبحث الثاني

"مغالطات التأويل والاختيار على مستوى المعنى والتفسير"

في قوله تعالىٰ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢٣﴾ [يوسف: ٢٣][1]

نجد سعادة الدكتور رافضًا استعمالَ يوسف كلمةَ الرب، بل يرفض أن تكون اللفظة علة الإعراض، نافيا دور الاشتراك في اللغة أو التنازع في المعنىٰ؛ فقد ذكر الأستاذ الدكتور صابر عوض أن "التنازع طبيعة لغوية لا يخلو منه الكلام ولا تخلو منه النصوص؛ فهو ظاهرة لفظية معنوية ذات صلة بألفاظ اللغة ومعانيها، فمن تلك الألفاظ ما تتنازعه ألفاظ أخرىٰ، أو معانٍ أو مواقع إعرابية أو وظائف نحوية داخلَ قولٍ أو نصٍ لغويّ وهذه مسألة لم ينكرها أهل اللغة، ولم يتركوا بحثها، وعلىٰ المتكلم أو الكاتب أن يوفر من القرائن ما يُعين علىٰ فَهم قوله أو نصه، إن وقعت فيه صورة من صور التنازع. والردُّ إلىٰ سياقات النص بقرائنها ومعانيها والرجوع إليها؛ لتوجيه هذا التنازع- أحسن مرجعا يرجع إليه مفسر النص؛ ليعينه علىٰ ترجيح ما يخدم المعنىٰ المراد منه، وأحسنُ تأويلا من تأويل المُفسر الذي يصير إليه بلا رد"[2] فكأن الأستاذ الدكتور مجدي حسين أراد أن يخاطب يوسفُ امرأةَ العزيز حين الامتناع عن المعصية، بقوله: إن الزنا حرام، وإن الله- الخالق المدبر- أحسن مثواي، ولم يحسن مثواكِ، وكأن هذا يتفق مع

(١) في مناقشة النص القرآنيّ، مرجع سابق، ص ص ٢-٣.

(٢) يُنظر: تطبيقات نحوية وصرفية، صابر عوض، من دون مكان نشر، ٢٠٠٧، ص ٥

كمالات العبودية التي تتفق مع يوسف ورسالته، مختارا أن منادة السيد بالرب يتعارض مع كمال العبودية. وهنا نجد مغالطة الالتباس وسرير بروكرست؛ إذ يريد قوالب معرفية وفق رؤيته ووجهته، والرد هنا(إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ)بنسبتها إلىٰ العزيز لا إلىٰ الله الخالق المدبر ، وأنه لا حرج في استعمال كلمة الرب، وفق ما يلي:

أولا- إن المشكلة ليست في رب بل في الرب الأعلىٰ- والرب في اللغة هو السيد أو الخالق المدبر.وما يؤكد ذلك قوله سبحانه عن نفسه﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ١﴾ [الأعلىٰ: ١] وكلامه عن فرعون وبعض أسباب هلاكه بقوله:﴿فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٢٤﴾ [النازعات: ٢٤] وتلك طريقة أهل مصر، ومخاطبة الناس وفق عقولهم، ووَفْق ما يعرفون- تعد طريقة الأنبياء.

والثاني- في مسألة التعليل والحجاج، نجد أنه من المعلوم بالضرورة أن التصريح بعلة ما، لا يعني انعدام غيرها، فكم من علة ظاهرة خلفها علل خفية، والتعليل اختيار من البدائل المتاحة بما يتناسب مع المقام والسياق والحال، وفي القرآن نجد قوله سبحانه ﴿بَلِ ٱلۡإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ بَصِيرَةٞ ١٤ وَلَوۡ أَلۡقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ١٥﴾ [القيامة: ١٤-١٥]- يؤكد تلك الوجهة، وتكرار يوسف كلمة الرب كما في قوله تعالىٰ ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٖ مِّنۡهُمَا ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ذِكۡرَ رَبِّهِۦ فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجۡنِ بِضۡعَ سِنِينَ ٤٢﴾ [يوسف: ٤٢] وقوله-سبحانه وتعالىٰ- ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ ٱئۡتُونِي بِهِۦۖ فَلَمَّا جَآءَهُ ٱلرَّسُولُ قَالَ ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسۡـَٔلۡهُ مَا بَالُ ٱلنِّسۡوَةِ ٱلَّٰتِي قَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّۚ إِنَّ رَبِّي بِكَيۡدِهِنَّ عَلِيمٞ ٥٠﴾ [يوسف: ٥٠] له لا عليه؛ إذ تحدث

معهم بما هو شائع معلوم، وكما قال النبيّ: " بُعثنا معاشر الأنبياء، نخاطبُ الناس علىٰ قدر عقولهم"[1].

والأمر الثالث أن دافع الشهوة أشد من دافع الشرعة عند أهل الشهوات؛ فحدَّثها بحجة شبه منطقية، مبنية علىٰ مقدمة مقبولة؛ كي تكون سبب امتناعه أبد الآبدين؛ وخطاب العقل أو القهر أدعىٰ في منع الشهوة لا خطاب الحل أو الحرمة؛ فللفجور جَلَدٌ لا يفهمه إلا أهله وفي جديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله إشارة؛ فضلا عن قول عمر: اللهم إنا نعوذ بك من جلد الفاجر وعجز الثقة؛ ولعل خطابه ليس لمنعها بل لتسويغ حجبه عنها وعدم طاعتها، فهو أدعىٰ لحفظ ماء الوجه، والفضيلة المتعلقة بالعفة قائمة من الأزل إلىٰ الأبد.

والأمر الرابع معلوم بالضرورة أنه لا خطابَ لمن ليس علىٰ شرعتك بقوانين شرعتك، ولا سيما إن كان قيّما عليك، وهو أعظم منك جاها وسلطانا وثروة وغنىٰ، وحيلة وسبيلا، بمقاييس أهل الدنيا...

خامسا- نجد سوء اختيار بضعف الاستقراء والاستنباط، ومعلوم أن التفسير أو التأويل له خطوات معتبرة عند أصحاب التفسير وعلوم القرآن وهي ترتبط باستحضار النص القرآنيّ ثم الحديثيّ ثم أقوال الصحابة ثم التابعين ثم أقوال أهل الكتاب ثم ما تبلغنا به اللغة ثم استجماع القوة الذاتية المعرفية.

---

(١) له شاهد، وقد أخرجه الحسن بن سفيان في المسند، والسخاويّ في المقاصد الحسنة(١٦٤/ ١) باختلاف يسير، وابن عديّ في الكامل للضعفاء(٢٤١/ ٥) عن عبد الله بن عباس.

سادسا- إن يوسف عبدٌ وذلك مقام جميع رسله وأصفيائه؛ كقول النبيّ محمد إنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد وأشرب كما يشرب العبد، ولكن مَنَّ الله واصطفاءه ظاهر﴿قَالَتۡ لَهُمۡ رُسُلُهُمۡ إِن نَّحۡنُ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۖ وَمَا كَانَ لَنَآ أَن نَّأۡتِيَكُم بِسُلۡطَٰنٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ١١﴾ [**إبراهيم**: ١١] **وقوله- سبحانه-** ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا١١٠﴾ [**الكهف**: ١١٠]، **وقوله- سبحانه-** ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ٧٥﴾ [**الحج**: ٧٥]...

وفي قوله- سبحانه: ﴿قَالَ هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِيۚ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۡ أَهۡلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ فَصَدَقَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ٢٦ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ فَكَذَبَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ٢٧﴾ [**يوسف**: ٢٦-٢٧]

فلقد تحدث عن الشاهد، وجعله محل الإشكال، واستند إلىٰ أقوال الرازيّ، والزمخشريّ، وأبي حيان والشوكانيّ، وهو يعرض الآراء ولا يفصل أو يُرَجِّح، وهذا يخالف شرطه وعنوانه- وهو في مناقشة القرآن- الذي يُعنىٰ باستخلاص حكم محدد.

والرؤية عندي تسير وَفْق ما يلي:

أولا- الشهادة تُعدُّ دليل إثبات أو نفي، عن عيان(١)، فهي بيان رسميّ يتصل بالغير(٢)، وهي في الوثائق الرسمية، والبحوث العلمية، والمخاصمات

---

(١) التعريفات، الشريف الجرجانيّ(ت ٨٢٦هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٥م، ص ٩٣.

(٢) المعجم القانونيّ، حارث سليمان الفاروقيّ، مكتبة لبنان، ١٩٧٢م، ص١٥٢

الحياتية؛ فالإخبار بحق للفصل نسميه شهادة، والإخبار بحق للمُخبِر دعوىٰ، وإخبار بحق للآخر هو الإقرار.

ثانيا- استبعاد أن يكون الشاهد طفلا؛ لأنه لم ينطق بكلمة واحدة وهي براءة يوسف، ولا يستقيم أن ينطقه الله؛ ليقدم مقترحات وأفكار؛ فالرد: إن خطابات من تكلموا في المهد كانت تعليلية، وهي هنا متعلقة بإرهاصات إعجازية لأنبياء ورسل؛ ووجود ملمح عقليّ أدعىٰ للقبول؛ وإلا لكان الاتهام إليه ألصق، بوصفه ساحرا أو ما شابه، وسياقات عيسىٰ عليه السلام في آل عمران/ ٤٦-٥١، وفي المائدة/ ١١٠- تؤكد ذلك...

ثالثا- ما ذكره الشوكانيّ بأنه من الجائز أن تجذبه إليها وهو مقبل عليها فينقد القميص من دُبر، وأن تجذبه وهو مدبر عنها فينقد القميص من قُبل؛ والأمر هنا أن قوة الدفع فيما ذكره الشوكانيّ أقل، وهذا من المعلوم بالضرورة عند أولي البأس؛ وهذه مغالطة أن تجعل ما ليس بعلة علة، والأمر الثاني إن الجذب إليها لا يرتبط بقميص بل يرتبط بجسد، وهذا هو المقبول عقلا وعادة وعرفا وطبيعة؛ إذ الحاجة الشهوانية تكون في تلاقي الأجساد لا تمزيق الملابس وإلقاء التهم؛ كما أن لفظة استعصم في السياق تؤكد عفته، وهي تدل علىٰ المبالغة أو طلب العصمة كما في قوله- سبحانه حكاية عن امرأة العزيز﴿قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ وَلَقَدۡ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ فَٱسۡتَعۡصَمَۖ وَلَئِن لَّمۡ يَفۡعَلۡ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ٣٢﴾ [يوسف: ٣٢].

رابعا- إن ترك الفصل في المسألة يدخل المسألة في مغالطة المنشأ، فلما يذكر الشاهد بما ذكر، وأنه ليس حكيما أو طفلا أو مراقبا، وما كان ينبغي له

أن يضع اقتراحات فكأنه يرفض الواقعة من باب مغالطة المنشأ، وهذا لا يُقبل.

خامسا- يقع في مغالطة المصادرة علة المطلوب حينما يُعرف الشاهد بأنه الذي يشهد، وهذا من تعريف الماء بعد الجهد بالماء، ولو عاد إلىٰ مراجع القضاء التخصصية لكان الأمر أدعىٰ وأوقع...

وفي قوله سبحانه: ﴿مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٤٠﴾ [يوسف: ٤٠]

نجد مغالطة الخروج عن المطلوب، فهو لا يُناقش بل يتحدث عن أمور السياسة الحالية، ويقتطع النصوص عن سياقها، بل لا يجمع في الوقت نفسه موضوعاتها المختلفة؛ فقد انطلق من حوار يوسف مع السجينين: الساقي، والخبَّاز، وهي مسألة العبودية، ثم يذهب إلىٰ موضع خطاب يعقوب مع أولاده حين حديثه عن أن الحكم كله لله في مسألة الحفظ والعناية والرعاية، ويغفل أو يتغافل عن ورود التركيب في سورة الأنعام في سياق قضائيّ[1] وفق قوله-سبحانه- "يقضي الحق"، وتلك طريقته في عدم استجماع كل السياقات أو الحكم ببعضها من دون الآخر.

(١) قرأ نافع وابن كثير وعاصم وأبو جعفر، ووافقهم ابن محيصن(يقص الحق)، وقرأ الباقون (يقض الحق)- يُنظر: الميسر في القراءات الأربع عشر، محمد فهد خاروف، دار ابن كثير الطبعة الرابعة، ٢٠٠٦، ص ١٣٤.- " إن الحكم إلا لله" (الأنعام/ ٥٧- يوسف/ ٤٠- يوسف/ ٦٧).

والأمر الثاني أن التركيب سار سير المثل وَفق السياقات المختلفة؛ فالله صاحب الخلق والأمر، وله الإذن، والحكم، كما نجد مغالطة التعميم حينما يقول" فلم يتم في أي مرحلة اختيار حاكم مسلم قديما وحديثا، في ضوء تعاليم إسلامية واضحة"، وكذلك قوله: " ليس فيها أي إشارة من قريب أو من بعيد لفكرة الحكم"؛ فهو ليس بمؤرخ بل إنه استاذ في العلوم اللغوية، وتلك مغالطة السلطة السلبية؛ أستاذ في غير التخصص وذلك في أثناء حديثه عن توجيه الآية السابعة والستين من سورة يوسف(١).

وفي الخاتمة يذكر الدكتور أن البحث يدشن لمنهج تفسيريّ يعتمد علىٰ ثلاثة أشياء: (أولها- الوضوح والجرأة والصراحة، وثانيها- الفهم من دون قيود أو حدود أو سدود، وثالثها- وضع أسئلة افتراضية من دون أن يجيب عنها)، وتلك مغالطة؛ لأن في القرآن محكمات واضحات، ومتشابهات لا يعقلها إلا العالمون، فضلا عن أن فهم القرآن يحتاج إلىٰ تهيئة وتجهيز في الإمكانات والطاقات، كما أن البحث العلميّ وُجِد من أجل أن يجيب عن سؤال لا أن يختلق أسئلة ليس افتراضية تتعلق بمعلومات مفقودة لتشويش الذاكرة، وليس لها وجود ومن دون أن يحاول الإجابة عنها وَفق المعايير والضوابط العلمية المعتبرة، وتلك مغالطة السؤال المشحون، الذي يبعث علىٰ مغالطات عدة في سلسلة متتابعة.

❁❁❁❁❁

(١) مجلة كلية الآداب، المجلد ٦٩، العدد ٩٦، في مناقشة النص القرآنيّ، الأستاذ الدكتور/ مجدي محمد حسين.

المبحث الثالث

"مغالطات التأويل والاختيار على مستوى التراكيب"

ولقد جاء صاحب مناقشة القرآن في قوله -سبحانه- ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [يوسف: ٢٤]

بمغالطات كثيرة، منهاقوله: " جاء نظم الآية ملبسا وملغزا، هل همَّ يوسف بارتكاب هذه المعصية أم لم يهم"؛ ذلك لفاعلية جملة "[١] لولا أن رأىٰ برهان ربه، واستعان علىٰ صحة قوله بنقولات من القرطبيّ، والرازيّ، وصاحب البحر، والماورديّ، في قوله: "وفي كل الأحوال، وسواء همَّ يوسف أم لم يهم؛ فإن امتناعه اقتراف هذه المعصية لم يكن لقوة إرادته، وقوة إيمانه، بل لسبب خارجيّ، وهو ما رأىٰ من برهان ربه، أي أدركته العناية الإلهية؛ لئلا يقع في هذه المعصية، أيا كان هذا البرهان، وهذه الحقيقة لا تعطي ليوسف مزية في هذا الشأن"

ومما سبق نجد مغالطات عدة، منها:

أولا-لم يتبع قواعد المحدثين أو قواعد المنهج التأريخيّ في التثبت، من حيث العدالة والضبط، واتصال السند وعدم الشذوذ، وعدم العلة فضلا عن العاضد.[٢]

---

(١) في مناقشة النص القرآنيّ، ص ٢٩- ٣٠

(٢) يُنظر: الوجيز في علوم الحديث، الخشوعيّ الخشوعيّ محمد الخشوعيّ، وزارة الأوقاف، من دون تاريخ طبع، ص ص ١٠٤- ١١٤، مناهج النقد الأدبيّ والدراسات الأدبية، عثمان موافي، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٠م، ص٢٢.

ثانيا- الدكتور يخالف نفسه في مسائل الوقف والابتداء، حينما كانت هناك معاينة، وذلك في بحث الدكتوراه المتعلق به، حينما جعل الوقف علىٰ همَّت به واجبا، والابتداء من بعدها، أو الهاء للفرة، أي وهمَّ بالفرار لولا أن رأىٰ برهان ربه.(١)، وذلك في اختلاف الوقف لاختلاف التفسير، تحت ما يكون من جهة التقديم والتأخير.(٢) فالوقف عند الأشمونيّ كافٍ؛ لتعلق الكلام بنبيّ معصوم، ولا يليق به أن يهم بامرأة، وأقول: في سياق المراودة نجد حكم الله- سبحانه وتعالىٰ عن يوسف- عليه السلام-: ﴿إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴿٢٤﴾﴾(يوسف/ ٢٤)؛ فهو- إذن- كنبيّ الله موسىٰ الذي قال الله عنه﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مُوسَىٰٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخۡلَصٗا وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا﴿٥١﴾﴾ [مريم: ٥١] ولقد تحدث إبليس أنهم ليسوا بمحل غواية، وفق قول الله سبحانه، حكاية عن إبليس﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنۡهُمُ ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴿٨٣﴾﴾ [ص: ٨٢-٨٣]، وخُتِم السياق بشهادة امرأة العزيز فاستعصم، وخُتمت القصية بقول النسوة: ما علمنا عليه من سوء،

---

(١) يُنظر: الوقف في القراءات القرآنية وأثره في الإعراب والمعنىٰ، مجدي محمد حسين، دار ابن خلدون، ٢٠٠٢م، ص ص ٢٥٥-٢٥٦/ الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنىٰ في القرآن، عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، دار السلام، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨، ص ص ١٨٦- ١٩٢/ منار الهدىٰ في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشمونيّ، تحقيق محمد عيد الشعبانيّ، دار الصحابة، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٨، ص ٢٨٧؛

(٢) يُنظر: اختلاف الوقف لاختلاف التفسير، من جهة(تحديد المخاطب- تحديد المتكلم- عود الضمير- الفعل- التقديم والتأخير- الفقه والأحكام- اختلاف الفرق الإسلامية).

وفق قوله سبحانه:﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ۚ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴿٥١﴾﴾ **[يوسف: ٥١]**

ثالثا- ما يشغلنا ليست في النقولات التي اختارها، بل إنه لم يُعلِّق عليها، أو يُرَجّح بعضها علىٰ بعض، وهنا نجد مغالطة القذف في الشخصنة ومغالطة المصادرة علىٰ المطلوب، فضلا عن الاحتكام إلىٰ عامة الناس والأقوال الشاذة والضعيفة في العلم؛ فلا يُطبق قواعد المنهج التأريخيّ في التأصيل والإثبات؛ فضلا عن مغالطة التأييد من دون التفنيد.

وفي قوله تعالىٰ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴿٣١﴾﴾ **[يوسف: ٣١]**

وقوله – تعالىٰ-﴿ قَالَ ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْـَٔلْهُ مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ ٱلَّٰتِى قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ ۚ إِنَّ رَبِّى بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴿٥٠﴾﴾ **[يوسف: ٥٠]**

فهو لا يرضىٰ عن جملة " وقطعن" ويبدأ بالحديث عن شعوره الذاتيّ الذي يتعارض مع أصول البحث، فهو بمحبته أو كرهه، يقع في مغالطة الذنب بالتداعيّ فضلا عن القذف بالتعريض؛ إذ يقول: " ما من مرة أقرأ فيها هذه الآية إلا شعرت شيئا من المبالغة الزائدة...(١)

ويأخذ ما ليس بعلة علة، ويحتكم إلىٰ الجهل فضلا عن مصادرته علىٰ المطلوب، حينما يقول:" كما أن النسوة اللاتي حكىٰ القرآن أنهن قطعن أيديهنّ كن قريبات صاحبة البيت، فمن أين عرف؟! بل إنه يصنفهن، ويتحدث بصيغة التضعيف" قيل" كأنه أمر يقينيّ، ويخلط بين الحديث-

(١) في مناقشة النص القرآنيّ، مرجع سابق، ص ٣١- ٣٣.

وإن لم يُخرَّج- بالإسرائيليات التي لا تُصدَّق ولا تُكذَّب- إلا إذا خالفت صريح الشرعة والعقل.

ويدخل بعد ذلك في مغالطة رجل القش ليأخذ سياقا مخالفا لسياق، بين المائدة/ ٣٨، ومسألة حد السارق- الذي تُقطع يده في ربع دينار فصاعدا، والذي يُدرأ حده بالشبهة- وبين قطعنَّ بالتشديد، ولو نظر في المجاز بالمجاورة لكان الأمر هينا، كقول العرب " خلت الراوية" أي السقاء والراوية في الأصل للبعير(١)، ولكن تلك رؤيته وخياله، ولقد قال محمد عبده في مقدمة مقامات بديع الزمان:" لكل زمان مقال، ولكل خيال مجال"(٢) ويُعرِّض -كالعادة- بنبيّ الله يوسف، زاعما أنه يملك من الزهو والعُجب بنفسه ما يملك، كأنه كأن في مقام مباهاة لا معاناة، وتلك مغالطة التشييء؛ إذ يفهم المعنىٰ من وجهته الخاصة لا وفق المقام والسياق، من سباق ولحاق(٣) وكذلك مسائل القراءات السماعية المتواترة.

كما يقع في مغالطة التفكير التشبيهيّ؛ إذ يجعل نبيّ الله يوسف كأي عبد، قولا وفعلا وحالا، وهذا قياس مع الفارق.

ولا يستطيع التفرقة بين التعريف بالإحاطة وبين التعريف الشعاريّ(٤) الذي يذكر الفتوة من دون اللقب أو الثروة أو المكانة كنبيّ الله إبراهيم،

---

(١) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مرجع سابق، ص ٥٩٧.

(٢) مقامات بديع الزمان الهمذانيّ، بشرح العلامة الشيخ محمد عبده، دار الفضيلة، ٢٠٠٤، مقدمة الشارح، ص ٧

(٣) يُنظر: السياق والأنساق، محمد عبد الكريم الحميديّ، دار النفائس، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٣م.

(٤) النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، محمد طروس، دار الثقافة، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٥م، ص ص ٢٦- ٢٨/ الحجاج في

﴿قَالُواْ سَمِعۡنَا فَتٗى يَذۡكُرُهُمۡ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ٦٠﴾ [الأنبياء: ٦٠] **أو عن أصحاب الكهف، بكلام الله عنهم"** ﴿نَّحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ نَبَأَهُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّهُمۡ فِتۡيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمۡ وَزِدۡنَٰهُمۡ هُدٗى١٣﴾ [الكهف: ١٣]

وهو من وقت لآخر يخرج عن المطلوب ليذكر لنا شيئا خارجا عن العقل وأصول المنطق.

وفي قوله تعالىٰ(١) ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجۡنَ فَتَيَانِۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا تَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِنۡهُۖ نَبِّئۡنَا بِتَأۡوِيلِهِۦٓۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ٣٦﴾ [يوسف: ٣٦]

﴿وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ وَسَبۡعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٖ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٖۖ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ أَفۡتُونِي فِي رُءۡيَايَ إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ٤٣﴾ [يوسف: ٤٣]

يقع في مغالطة الالتباس حينما يحمل الكلمة دلالة واحدة، كما طبق مغالطة رجل القش بالخروج عن السياق إلىٰ سياق؛ فهو لم يفرق بين دلالات، رأيتُ يوسف نفسه قد ذكرها في أوَّل السورة، وبين دلالات غيره المعبرة عن معانٍ أُخر، ثم يُطالب من لم يتحدث بالعربية بقواعد العربية؛ إذ يأخذ ما ليس بعلة علة، وينطلق إلىٰ مغالطة التعميم بقوله:" ولم يشر المفسرون إلىٰ هذه اللفتة المخالفة للقواعد" بل يتعدىٰ إلىٰ القذف بالتعريض بقوله: " ربما لأنهم لم يكن لديهم ما يقولون" ثم يذكر ما قاله أبو حيان بقوله: " إنه عبَّر بالمضارع عن الماضي لحكاية الحال"

القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، عبد الله صولة، دار الفارابيّ، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧.

(١) في مناقشة النص القرآنيّ، مرجع سابق، ص ص٣٣- ٣٤.

أو"لاستحضار الصورة" ويعود مرة أخرىٰ للقدح في النحاة والبلاغيين، بقوله عن حكاية الحال" وهذا المصطلح من اختراع النحاة والبلاغيين للفرار من مثل هذه الإشكالات التي تكررت في القرآن، وكأنه ليس من فئة النحاة.

وإجمالا فإنني أرىٰ كلاما لا أعلم من أين أتىٰ به ليحاكم به القرآن، وهي مغالطة الاحتكام إلىٰ عامة الناس، حينما يزعم اختيارا أن الرؤيا لم تحدث وأنهما- الساقي والخباز- قد اختبرا يوسف؛ فهل كانا بمثل هذا الذكاء، والسؤال: "أأنتم أعلم أم الله" الذي ذكر القصة وأثبت الحدث، والذي أحاط بكل شيء علما، وأحصىٰ كل شيء عددا، وهو الذي لايضل ولاينسىٰ، كما أن المعاينة عن تجربة هي التي جعلت الساقي يدل عليه ويشير إليه؛ ولو كان اختبارا مختلقا لما كان التقييم المُنصف الذي يصدر عن شخص عاين الحقيقة، واستبان له صدق رؤيته؛ كما يستعمل مغالطة الرنجة الحمراء لتشويش الذاكرة، والخلط بين كلام الله وكلام البشر، كما أنه يقع في مغالطة انحياز التأييد؛ إذ يقول: "وكلها تبريرات ليست بقوية، ونسبة القول إلىٰ ابن مسعود ترجع في الأصل إلىٰ قواعد الجرح والتعديل بالنسبة للحديث الموقوف أو المرفوع فضلا عن أصالة النص وصحته في منهج النقد التاريخيّ.

النتائج

أولا- أغفل الأستاذ الدكتور مجدي محمد حسين في بحثه " في مناقشة النص القرآنيّ دراسة تحليلية لسورة يوسف"- سياق سورة يوسف الذي يتحدث عن التأويل الذي لا يُتاح لأي أحد، بل لابد من وجود تهيئة خاصة في الكيف والنوع، فضلا عن صفاء الروح وشرف المقصد، كما أنها سورة تأويل مجسمة في شخص نبيّ الله يوسف طبقا للآية الواحدة والعشرين، وأن الاستنباط التأويليّ مختص بأهل العلم؛ وفق سورة النساء في الآية الثالثة والثمانين، وأن أهل المرض يتبعون ما تشابه من القرآن؛ ابتغاء الفتنة وابتغاء سوء التأويل...(آل عمران/ ٧- التوبة/ ١٢٥)، فضلا عن أنه يستفتح نقاطَ بحثه بحديث عن مشاعره الشخصية وأحكامه الذاتية؛ كقوله ما من مرة أقرأ فيها هذه الآية إلا شعرت شيئا من المبالغة الزائدة.

ثانيا- عنوان البحث مُغالط؛ إذ إنه يُناقش القرآن، ويلتمس العون من أقوال المفسرين التي توسم بالشذوذ في كثير من الأحيان، من دون نقد أو نقض، أو موازنة وتفحيص وتمحيص وإنعام نظر وإمعانه؛ فمناقشة النص تعني استخلاص حكم، فكيف يكتب مناقشة نص في عنوان بحث ثم يستخلص- إن استخلص- حكما ركيكا مختارا من دون ذكر مسوغات الاختيار، والذي يثير العجب أنه يترك ما تحدث فيه من دون حكم مستخلص زاعما أنه يُعمل العصف الذهنيّ؟ فأي عصف ذهني؟ وأي فئة مستهدفة؟

ثالثا- إن عنوان البحث مغالط، وطريقة العرض والتناول تحمل صورة عظيمة في المغالطة؛ إذ استعان بمغالطة السلطة- بوصفه أستاذا جامعيا-

بوصفه فوق النص، ذكاء، وحكمة، وعلما وخبرة، وكأن قوله: هو القول الفصل الذي لا يقبل الطعن، ولعله يحكم بدليل قطعيّ، وقد يقوم بدور المؤرخ أو القاضي القانونيّ الذي يُثبت أحداثا لم تحدث وتلك مغالطة السلطة السلبية.

رابعا- لا يسير الدكتور مجدي بمنهج واضح محدد في اختياراته وتأويلاته، فهي دراسة ما وراء التفسير، أو هي دراسة في التفسير والتفكير، فأي تفسير يقصد؟!، وأي تفكير يبغي؟! وما معياره ومقياسه؟ وما حده وضابطه؟ فضلا عن تكرار جمله التي تؤكد أنها كتبت في أوقات مختلفة وحالات متغايرة، مع الانطلاق بنتيجة مسبقة، من دون أن يستجمع كل السياقات التي جمعت التركيب؛ إذ من المعلوم بالضرورة أن أول سبل التفسير، هو الاعتماد علىٰ القرآن في تفسير القرآن.

خامسا- كتابات الدكتور متغايرة حول النقطة الواحدة، ولا أدري، أهي نسخ وتجدد أم اضطرار وإكراه، أم نكوص ونقض، كما في الوقف في القراءات القرآنية، وفي مناقشة القرآن الكريم، فضلا عن التوجيه اللغويّ لمشكل القرآن، وفيه قد تناول سبعة مواضع في سورة يوسف، هي بعيدة عن مواضع مناقشة النص التي تجاوزت العشرين موضعا، والسؤال: هل المواضع التي ذكرها من مشكل القرآن أم من معتقده؟

سادسا- يؤكد البحث وجود مغالطات ظاهرة في التأويل والاختيار، كمغالطة القذف في يوسف حينما يقول ليس له مزية في شان عدم الهم، أو القذف في القرآن بالتعريض في الاختيار " وكأن هذا الوصف منكرون يتنافىٰ مع الدقة القرآنية، وكذلك المصادرة علىٰ المطلوب، حينما يعرف الأشياء

من وجهة نظره، يُعرف الماء بالماء، إذ يقول:" فالشاهد هو الذي يشهد علىٰ شيء رآه بأم عينه"، والمنشأ حينما يقول إن يوسف بدويّ خرج من الجب، وصار فتىٰ في بيت العزيز ثم سيق إلىٰ السجن،ومغالطة أنف الجمل حينما تحدث عن عدم تواضعه يتنافىٰ مع أخلاق الصالحين، فضلا عن الأنبياء، والتعميم حينما يقول وهذا لم يبينه المفسرون من دون تحديد زمن أو مكان أو مدرسة...، والخروج عن المطلوب حينما يخرج عن سياق الآية إلىٰ ضرورة التزام يوسف بالدعوة إلىٰ الله، كلاما لا فعلا أو حالا و والارتباط لا يعني العلية حينما تحدث عن تفسير يوسف الخمر، كأنه يُقِرُّ بحلالها، وأن الذِّكْرَ لا يعني الإقرار، والارتباط لا يعني العِلِّيّة...

سابعا- أرىٰ تجاهلا لقواعد بلاغية ولغوية، تزيل الإشكال، كالمشاكلة، والالتفات، والحمل علىٰ المعنىٰ، والاشتراك أو الوجوه والنظائر، والتنازع...

ثامنا- أرىٰ تعديا واضحا علىٰ مقام نبيّ مُعظّم، مصدر إلهام العفة والعلم والصبر والتوكل، فضلا عن مقدماته، وهو نبيّ الله يوسف، صاحب القصة التي تُعدُّ أحسن القصص وفق حكم الله.

تاسعا- الخوض في التأويل القرآنيّ لا يُتاح لكل مَن يمسك بالقلم، من دون أن يكون مقدَّما في حملة الكتاب، آخذا من كل فن بحظ، ضاربا بسهم في العلوم اللغوية والطبيعية والتطبيقية والروحية، وقبلها البلاغية.

عاشرا- القرآن حمَّال أوجه، ولا يخلق عن كثرة رد، ولكنها أوجه عظمة وكمال، لا ضعف ونقص وركاكة، والتفسير والتأويل علىٰ الوجه الأحسن.

الحادي عشر- يستدل الدكتور بالأقوال الضعيفة والقراءات الشاذة فضلا عن المتخيلة في تقرير ما يرغب فيه.

الثاني عشر- المغالطات الثلاثون التي أشار إليها عادل مصطفىٰ أحسن صاحب "في مناقشة النص القرآنيّ" تطبيقها؛ فهو بحث مغالط بالدرجة الأولىٰ يثير الإشكال واللبس، والتشويش والغموض، أكثر ما يبعث علىٰ الراحة والطمأنينة التي نراها في الراسخين في العلم، وفق نظرة القرآن.

الثالث عشر- يقتطع النص من سياقه، ولا يجمعه في موضوعه كما في قوله "إن الحكم إلا لله" وتركه موضع الأنعام.

الرابع عشر- تظهر مغالطات الاختيار عند صاحب " في مناقشة النص القرآنيّ" حينما يشير إلىٰ ما ذكره صاحب التفسير الكبير أو الزجاج أو صاحب البحر المحيط، من دون أن يذكر المُسَوِّغات أو الأسباب التي دفعته إلىٰ ذلك؛ فالقبول أو الرفض حين الاختيار يتعلق بالأسباب والدوافع قبل أن يتعلق ببقائها ولا يتعلق بأصحاب الاختيار أنفسهم إلا بعد موازنات وأولويات عند العالمون.

الخامس عشر- يذكر أحكاما تقويمية لا معيارية، وألفاظًا وجملا تحمل من الأوجه ما تحمل، ومنها- مثالا لا حصرا-: (عبارة مُلْبِسة، ومخرج لا بأس به، وإن كان خلاف المشهور، والمجمع عليه تقريبا) من دون أن يذكر عِلِّية اللبس، ومن دون أن يذكر سبب كونها " لا بأس بها".

السادس عشر- إن التفكير في النص القرآني الذي سلكه سعادة الدكتور لا يعني حسن الاستنباط، أو جودة التأويل؛ إذ إنه- الاستنباط التأويليّ-

فيضٌ وعنايةٌ ورعايةٌ وفتحٌ، مع بذل الجهد واستفراغ الوسع، وامتلاك الأدوات، وتحفيز المَلكات، وتوظيف الهبات.

السابع عشر- لم يحدد سعادة الأستاذ الدكتور مجدي حسين التفاسير التي سيستعين بها أو المدارس التي يؤيدها، أو المناهج التي يقدمها، ولم يذكر أسبابا أو حيثيات، بل كان الأمرُ- عنده- اختيارا ذاتيا خالصا محضا، ومنهجيته أعظم دليل علىٰ ذلك؛ إذ ينوع في كلِّ مرة بدءًا وانتهاءً وتخلصًا واستئناسًا.

الثامن عشر- إن منشأ المغالطات كله نجده في البحث وهي كما ذُكِرتها سلفا، في أربعة أشياء، موجودة كلها في البحث وهي: الغموض والالتباس في دلالات السورة، والفساد والبطلان في أخذ ماليس بحجة حجة، واللاقطعية في أقيسته، وثغرات في المنهج في تعميمه وتعميته وخفائه.

التاسع عشر- ما ذكرته نماذج من أمثلته توضح مغالطاته في التأويل والاختيار وما أردت الحصرَ والإحصاء بل أردتُ الفروع إلىٰ الأصول، وإظهار منهجية وآليات الاستدلال علىٰ مثل هذه المسائل، ولعل هذا من شرف البحث، في إيضاح المنهج وإظهار المغالطة.

العشرون-أصول المغالطات وفروعها، من حيث المنشأ والتفريع، سواء ألغوية أم منطقية- قد وُجدت في مناقشة النص القرآنيّ، ومن ثمَّ لا يُعوّلُ عليها، إلا حين مواجهتها والرد علىٰ ما فيها.

❁❁❁❁❁

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطيّ، تحقيق أحمد بن عليّ، دار الحديث، ٢٠٠٤م.
- أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، دار السلام، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٠م.
- بلاغة الحجاج في القرآن الكريم في ضوء حجج التواصل، أحمد جمال ناجي زقزوق، رسالة دكتوراه منشورة، مركز ليفانت، ٢٠١٩.
- تطبيقات نحوية وصرفية، صابر عوض، من دون مكان نشر، ٢٠٠٧.
- التعريفات، الشريف الجرجانيّ(ت ٨٢٦هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٥م.
- التفسير الكبير، فخر الدين الرازيّ، دار الحديث، ٢٠١٢.
- التوجيه اللغويّ لمشكل القرآن، مجدي محمد حسين، مؤسسة حورس الدولية، الطبعة الثالثة، ٢٠١٣م.
- الحجاج في البلاغة المعاصرة، محمد سالم محمد الأمين الطلبة، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٨.
- الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، عبد الله صولة، دار الفارابيّ، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧.
- السياق والأنساق، محمد عبد الكريم الحميديّ، دار النفائس، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٣.
- شعرية الاختيار دراسة أسلوبية في مسودات شوقي الغتائية، محمد مصطفىٰ أبو شوارب، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٦.

- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرحمن حسن حبنكة الميدانيّ، دار القلم، الطبعة الرابعة عشرة، ٢٠١٥.
- في النص الأدبيّ.. دراسة أسلوبية إحصائية، سعد مصلوح، النادي الأدبيّ الثقافيّ بجده، ١٩٩١.
- في مناقشة النص القرآنيّ: دراسة تحليلية لسورة يوسف، مجدي محمد حسين، مجلة كلية الآداب- جامعة الإسكندرية، المجلد ٦٩، العدد ٩٦.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ، دار الحديث، ٢٠١٢.
- كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب، ضياء الدين بن الأثير (ت ٦٣٧هـ) شرح وتحقيق: النبويّ عبد الواحد شعلان، الزهراء للإعلام العربيّ، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٤.
- مجمع البيان الحديث: تفسير مفردات ألفاظ القرآن، سميح عاطف الرين، دارالكتاب المصريّ، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨٠.
- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازيّ، دار المعرفة، الطبعة الخامسة، ٢٠١٢م.
- المعجم القانونيّ، حارث سليمان الفاروقيّ، مكتبة لبنان، ١٩٧٢م.
- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، إعادة طبع، ٢٠٠٧.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الخامسة، ٢٠١١م.
- المغالطات المنطقية: طبيعتنا الثانية وخبزنا اليوميّ، عادل مصطفىٰ، الطبعة الأولىٰ، المجلس الأعلىٰ للثقافة، ٢٠٠٧م.

- مقامات بديع الزمان الهمذانيّ، بشرح العلامة الشيخ محمد عبده، دار الفضيلة، ٢٠٠٤.
- منار الهدىٰ في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشمونيّ، تحقيق محمد عيد الشعبانيّ، دار الصحابة، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٨.
- مناهج النقد الأدبيّ والدراسات الأدبية، عثمان موافي، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٠م.
- المنطق الصوريّ، ماهر عبد القادر محمد، محمد محمد قاسم، دار المعرفة الجامعية.
- منهج السياق في فهم النص، عبد الرحمن بودرع، كتاب الأمة الدوحة، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٦،
- موسوعة البلاغة، توماس أ.سلوان، ترجمة نخبة، بإشراف عماد عبد اللطيف، المركز القوميّ للترجمة، الطبعة الأولىٰ ٢٠١٦.
- الميسر في القراءات الأربع عشر، محمد فهد خاروف، دار ابن كثير الطبعة الرابعة، ٢٠٠٦..
- النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، محمد طروس، دار الثقافة، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٥م.
- الوجيز في علوم الحديث، الخشوعيّ الخشوعيّ محمد الخشوعيّ، وزارة الأوقاف، من دون تاريخ طبع.
- الوقف في القراءات القرآنية وأثره في الإعراب والمعنىٰ، مجدي محمد حسين، دار ابن خلدون، ٢٠٠٢م.
- الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنىٰ في القرآن، عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، دار السلام، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨.